

الفهرس

317	ون مؤقت رقم (٤٢) لسنة ١٩٧٦ قانون تصديق اتفاقية القرض بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية
	م تاليه لم الفات عو يا بنك الأعام الفساحي
411	. مردد من کرد تر ال از این والله ام الحجو میه
741	المسام رقسم (٧٥) لسنة ١٩٧٦ نظام معدل لنظام تشكيلات الورارات والمدور
٧٧٨	المستقام رفعها المستقام والمستقام المستقام المستقام المستقام المانيا الاتحادية المستقام المس
* 1 ^	تفاقية نقل جوي فيما بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة اسبانيا

تطبعة القوات المسلمة الأردنير

اتفاقية قرض

(مشروع بنك الانمـاء الصناعي)

بين

حكومة المملكة الاردنية الهاشمية و مؤسسة التنمية الدولية

اتفاقية قرض

/ ١٩٧٦ ، بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وتسمى فـــيا يلي بالمقترض) ومؤسسة م الاتفاق بتاريخ النمية الدولية (وتسمى فيما يلي بالمؤسسة) .

الحسين بن طلال

أ ﴾ المقترض قد طلب من المؤسسة مساعدتها في تمويل المشروع المدرجة اوصافه في الجدول المرفق بهذه الانفاقية عن

طريق تقديم قرض كما هو موضح تاليا . ب) الجزء (--) من المشروع سينفذ عن طريق المقرض وبنك الانماء الصناعي .

المساعدة ، يقوم المقترض بوضع حصيلة القرض تحت تصرف بنك الاتماء الصناعي . الانماء الصناعي .

اتفق الطرفان على ما يلي : –

مادة ١

الشروط العامة ، تعريفات

١٠١٠ يقبل اطراف هذه الاتفاقية جميع الشروط العامة والحاصة بالاقراض والمعمول بها في المؤسسة والمؤرخة في ١٥/٣/ ١٩٧٤ ، ويكون لها نفس الالزام مع التعديلات الاتية :

أ) اضافة الفقرة الفرعية الاتية الى فصل ١٠٢.

١٣٦٠ تعني اتفاقية المشروع كما هو في (ج) من الفصل ٢٠١ من اتفاقية قرض التنمية ٤ .

ب) يلغى فصل ٣٠٦ ويستعاض عنه بما يلي : «فصل ٣٠٦ الغاء القرض » (أ) في حالة تعليق حق المقترض بالسحب من القرض. لاي مبلغ لمدة ثلاثين يوما متتالية أو (ب) فيما يتعلق بالجزء (ج) من المشروع اذا قررت المؤسسة في اي وقت، بعد التشاور مع المقترض ، بان جزء معين من القرض لا لزوم له لتمويل تكاليف المشروع ، او بالاشارة الى الجزئين (أ) و (ب) من المشروع وبالنسبة للتاريخ المحدد في ٣٠٢ ، وبالنسبة للفصل ٢٠٥ من اتفاقية المشروع لا توجد طلبات للموافقة او طلبات للسحب من القرض بالنسبة لاي جزء من اجزاءه او بعد التاريخ المحدلسحب طلب الموافقة او السحب من القرض كما تكون الحاله وبالنسبة لهذا الجزء من القرض. وبعد هذا الاشعار يعتبر هذا الجزء من القرض لاغ ·

نحى السُّينَ للفعل مُنكَ المُملكُ للفواد يرالماتمية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٦/٦/٢٣

نصادق_ بمقتضى المادة ٣١ من الدستور _ على القانون المؤقت الآتي ونامز باصداره ووضعـــه موضع التنفيذ المؤقت واضافته الى قوانبن الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده . ــ

قــانون مؤقت رقم (٤٢) لسنة ١٩٧٦

قانون تصديق اتفاقية القرض

حكومة المملكة الاردنية الهاشمية ومؤسسة التنمية الدولية لغايات تمويل بنك الانماء الصناعي

المادة ١ — يسمى هذا القانون (قانون تصديق اتفاقية القرض بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية ومؤسسة التنمية الدولية لغايات تمويل بنك الانماء الصناعي لسنة ١٩٧٦) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية . المادة ٢ ــ تعتبر الاتفاقية الملحقة بهذا القانون والمعقودة بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية ومؤسسة التنمية الدولية لغايات تمويل بنك الانماء الصناعي صحيحة ونافله بالنسبة لجميع الغايات المتوخاة منها .

المادة ٣ ـــ رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

1947/7/74

وزيـــر التربيـــة والتعلــــيم وزيــــــر رئيس الوزراء ووزير الدفاع بالوكالة السياحة والآثار ووزيسر الماليسة بالوكالسة وزيـــــــر الانشاء وآلتعمــــير غالب بركنات ذوقان الهنداوي حسن الكايد صبحي امين عمرو وزير الاوقاف والشؤون وزير الاشغال والمقدسات الاسلاميـــة محمود الخوامده تروت التلهوني عبد العزيز الخياط احمد الشوبكي وزيــــر التمويـــن وزير دولة لشؤون ووزيسر الزراعسة بالوكالة المواصــــلات رثاسة الوزراء صلاح جمعه محمد عضوب الزبن طراد سعود القاضي راكان عناد الجازي وزير الشؤون البلدية والقروية وزيــــــــــر دولة الشؤون الخارجية ووزير الصناعة وللنجارة بالوكالة البماعيل العرموطي عصام العجلوني حسن ابراهيم



المساده ٢

القـــرض

- ١٠٢ توافق المؤسسة على اقراض المقترض وفقا للشروط الواردة في اتفاقية القرض مبلغا يساوي في عملات مختلفة ٤ ملايين دولار امريكي .
- ٢٠٢ أ _ يجري سحب القرض . فيما عدا الحالات التي قد توافق عليها المؤسسة كما يلي : _ ٣٦٢٥ مليون دولار لمبالغ يتم صرفها من قبل البنك للمشروع الاستثماري حيثًا توافق المؤسسة على ذلك ولتمويل العملة الاجنبية لتكاليف هذا المشروع او الحدمات المقدمة لها بموجباتفاقيات قروض فرعية . و (٣٠٠) الف دولار لصندوق الحرفيين والصناعات الصغيرة .

و (٢٥) الف دولار مقابل نفقات استشارية للىراسات صندوق الحرفيين .

- ب ــ يتم السحب من القرض وفقا لما جاء في فقرة (أ) بعمله من غيرعملة المقترض لتمويل اثمان مواد اوخدمات خارج بلد المقترض ـ لا يتم السحب الااذا وافقت المؤسسة على القرض الفرعي او كان المبلغ المطلوب سحبه يقع ضمن حدود الحد المعفى من الموافقة المبدئية .
- ج ــ القرضي الفرعي المعفى من الموافقة المبدئية هو مبلغ (١٥٠) الف دولار لكل قرض على الا يتجاوز هذا الميلغ (۱۸۰۰) مليون دولار .
- د ــ فيما عدا الحالات التي يتفق عليها بين المقترض والمؤسسة لا يجوز السحب من القرض في الحالات الاتية :
 - ١ _ المدفوعات التي تم صرفها قبل نفاذ الاتفاقية .
 - ٢ ـــ اذا تجاوز الاستثمار او القرض الفرعي ٥٠٠ الف دولار لكل حاله .
 - ٣ ـــ اذا تم الصرف قبل ٩٠ يوما من الموافقة على القرض الفرعي ٠
 - ٣٠٢ يخول البنك الصلاحيات التالية بالنيابة عن المقترض : -
- أ ــ فصل ٢٠٢ أ فقرة (١) من هذه الاتفاقية والمادة الحامسة من شروط الاقراض العامـــة المتعلقة بالصرف
- ب ــ فصل ٢٠٢ أ فقرة (٢) من هذه الاتفاقية والمادة الخامسة من شروط الاقراض العامه والمتعلقة بالصرف
 - ٤٠٢ يعتبر تاريخ ١٩٨١/٦/٣٠ هو التاريخ الثاني لسحب القرض كاملا ويمكن تمديده بالاتفاق بين الطرفين .
 - ٥٠٢ يدفع المقترض للمؤسسة عموله مقداره ٢٪ في السنة على المبالغ المسحوبة ورصيد القرض .
 - ٦٠٢ تدفع هذه العمولة كل نصف سنة في شهر حزيران وكانون الاول من كل عام .
- ٧٠٢ يتم سداد القرض كل نصف سنة في شهر حزير ان وكانون الاول من كل عام ابتداء من شهر حزيران ١٩٨٦ وحتى شهر كانون الاول سنة ٢٠٢٥ وكل قسط بمـــا في ذلك القسط المدنـــوع في شهر كانون الاول ١٩٩٥ يكون ﴿٪ من مبلغ القرض ، وكل قسط بعد ذلك التاريخ يكون ﴿١٪ من مبلغ القرض .
- ٨٠٢ وحسدة النقد في الولايات المتحسدة الامريكية هي الهسددة للاغراض لما سيرد في الفصل ٢٠٤ من الشروط العامة للاقراض .

- ج) اضافة عبارة « اتفاقية المشروع » بعد عبارة « اتفاقية القرض » في الفصل ٢٠٦ .
- د) اضافة عبارة «او اتفاقية المشروع « مضافة الى عبارة اتفاقية القرض » في الفصل ٢٠١
 - ٢٠١ يكون للالفاظ والكلمات الآتية المعاني المذكورة ازاءها ما لم يرد نص على خلاف ذلك .
- أ) القانون : قانون بنك الانماء الصناعي رقم ٥ لسنة ١٩٧٢ كمـــا هو منشور في عدد الجريدة الرسمية بتاريخ
 - ب) البنك : بنك الاثماء الصناعي المؤسس بموجب هذا القانون .
 - ج) اتفاقية المشروع: الاتفاقية الموقعة بين المؤسسة وبنك الاتماء الصناعي او تعديلاتها.
- القرض الفرعي : القرض او مشروع القرض بموجب الجزء (أ)من المشروع والمنوي منحه من قبل البنك من حصيلة القرض لمشروع استثمارى ، ويعني بالقرض الفرعي المسموح به كما هو معرف في فصل ٢٠٢ من هذه الاتفاقية.
- ه ﴾ الاستثمار : اي استثمار آخر غير القروض الفرعية كما يقترح البنك تقديمه من حصيلة القرض لايمشروع
- و) المؤسسة الاستثمارية : اي مشروعاستمارييقترحالبنك تقديمقرض فرعي له او استثمر او يستثمرفيتمويله.
- ز) مشروع استثماري : اي مشروع انمائي يجري تنفيذه عن طريق المؤسسة الاستثمارية وتستعمل القروض القرعية
- ح ﴾ اتفاقية القرض الفرعية : الاتفاقية التي ستعقد بين المقترض والبنك مرفقا للفصل ٢٠٣ من هذه الاتفاقية او تعديلاتها ، ويشمل ذلك جميع الجداول المرفقة .
- ط ﴾ الاثتمان الفرعي : هو ما يقدمه البنك من قروض للصناعات الصغيرة ولا تمول من قرض المؤسسة وفقا للجزء (ب) من المشروع .
- ي) الصناعة الصغيرة : هي المؤسسة الحاصة او الحرفية التي تستخدم اقــــل من ه عمال وتستعمل الادوات اليدوية او المعدات البسيطة او كما يجري تعديلها من حين لآخر بعد اشعار المؤسسة بـ
 - ك) الدينار الاردني : وحدة النقد لدى المقترض .
 - ل) العملة الاجنبية : هي اي عمله غير عملة المقترض .
- م) سياسة الاستثمار : هي السياسة التي اقرهـــا مجلس ادارة البنك في ١٩٦٥/١٠/١١ او اي تعديل عليهـــا
 - ن) شركة تابعة : هي اي شركة يكون للبنك الاغلبية في أسهمها بأي شكل كان .
- ش) برنامج الصناعات الصغيرة والحرفيون : هو البرنامج الذي اعـــده البنك واقر من مجلس ادارته بتاريخ ۱۹۷۰/۱/۳۰ او اي تعديل له .
- برنامج انتهاء المشروع : هو البرنامج الذي يعده البنك ويرسله للمؤسسة بعد انتهاء الصرف من القرض على أن لا يتأخر عن التاريخ المشار اليه في فصل ٢٠٤من هذه الاتفاقية والذي يحتوي على المعلومات المتعلقة بالمشروع وااستخدام حصيلة القرض كما نطلبها المؤسسة ،



مـادة ٣ تنفيذ المشروع واستعمال حصيلة القرض

- القسمين أ و ب من المشروع بكل كفاءة وجدية ومرفقا للاساليب الادارية والمالية والصناعية السليمة ، وسيوفر حالا جميع التسهيلات والارصدة والخدمات اللازمة لهذا الغرض .
- ٢٠٣ أ) يقوم المقترض باعادة اقراض المبلغ للبنك بموجب اتفاقية اقراض فرعية وبموجب شروط تعتبرها المؤسسة
- ب) يقوم المقترض باستعمال الصلاحيات بموجب اتفاقيـــة القرض الفرعية لحماية مصالحه ومصالح المؤسسة ولتنفيذ اهداف القرض ، وفيما عـــدا الحالات التي توافق عليها المؤسسة ، يمتنـــع على المقترض تجيير او تعديل او الغاء اتفاقية القرض الفرعية او اي شرط من شروطها .
- ٣٠٣ أ) يقوم المقترض بوضع جزء من القرض تحت تصرف البنك كهبة وذلك وفقا لما جاء في قسم (ب) من المشروع وبموجب اتفاقية قرضمستقلة تكون كافية باغراض المؤسسة يجري عقدها يين المقترض والبنك.
- ب) يقوم المقترض باستعمال صلاحياته بموجب الانفاقية لحماية مصالحه ومصالح المؤسسة لضمان تنفيذ اهداف القرض وفيا عدا الحالات التي يتفق عليها يمتنع على المقترض تجيير او تعديل او الغاء هذه الاتفاقية او اي
- ٤٠٣ من اجل مساعدة المقترض والبنك في تنفيذ ما ورد في قسم (ج) من المشروع يقوم المقترض بعد التشاور مــع البنك باستخدام مستشار ون تكون مواصفاتهم وخبرتهم وشروط توظيفهم مقبولة لدى المؤسسة .
- • يقوم المقترض باتخاذ جميع الاجراءاتالضرورية التي تمكن البنك من تنفيذ بنود اتفاقية القرض واتفاقية القرض الفرعية ، والاتفاقيـــة المنصوص عليها في فصل ٣٠٣ ولن يسمح المقترض باتخاذ اي اجراء من شأنه ان يعيق

مسادة ع

الغاء القرض

- ١٠٤ من اجـــل تنفيد ما جاء في فصل ٢٠٦ من شروط الاقراض العامـــة ، تضاف الظروف التاليـــة الى ما ورد في الفقرة ه: ـــ
 - أ _ في حالة فشل البنك في تنفيد اهدافه بموجب اتفاقية القرض .
 - ب ــ في حالة فشل البنك في تنفيذ اهدافه بموجب اتفاقية القرض الفرعية .
- ج ــ في حالة استحقاق جزء من اصل قروض البنك لمسدة اكثر من سنة وبموجب اتفاقيـــة القرض في البنك اصبح هذا الجزء مستحقا أو جرى بيع الرهن الموضوع لهذا القرض .
- د ـ اذا اجرى اي تغيير على قانون البنك او سياسة استثماره بشكل يؤثّر تأثير سلبيا على سير عمليات البنك :
 - هـ صدور قانون بالغاء البنك او تصفیته :

- و ــ تأسيس شخصية معنوية او اي مؤسسة اخرى يقوم البنك بامتلاكها بحيث يؤثر هذا التمالث بشكل سلبي على عمل البنك و مركزه المالي وادارته .
 - ز ــ في حالة قبام ظرف غير عادي بحيث يستحيل على البنك تنفيذ التزاماته .
 - ٢٠٤ لاغراض الفصل ١٠٧ من شروط الاقراض العامة تضاف الحالات الاتية الى الفقرة (د) .
- أ ــ في حالة سريان ما جـــاء في الفقرات أ ، ب ، ز في ١٠٤ لمدة تزيد على ٦٠ يوما متنالية بعــــد اشعار المقترض والبنك .
 - ب ــ الحالات المنصوص عليها في (ج) ، (د) ، (ه) في حالة حدوثها .

المادة ه نفاذ الاتفاقيسة وانهائهسا

- ١٠٥ تضاف الشروط التاليـــة لما ورد في فصل (١٣ ١) ب مـــن شروط الاقراض العامـــة من اجـــل ضمان
- أ ــ ان اتفاقية المشروع وتنفيذها بالنيابة عن البنك قد تمت وفق قوانين المقترضوالموافقات الحكومية اللازمة ب ــ ان اتفاقيـــة القرض الفرعية وتنفيلـهـــا بالنيابة عن المقترض والبنك قد تمت وفـــق قوانين المقتر ض
- ج ــ ان الاتفاقيـــة المنصوص عليها في ٣٠٣ بالنيابــة عن المقترض والبنك قــــد تمت وفق قوانين المقتر ض والموافقات الحكومية اللازمة .
 - ٢٠٥ تضاف الشروط التالية لما ورد في فصل (٢١-٢) ب من الشروط ــ الاقراض العامة :
- أ ـــ ان اتفاقيـــة المشروع قــد جرى الموافقـة عليها وتصديقها وتنفيذها بالنيابة عن البنك وانهـــا ملزمة قانونا
- ب ــ ان اتفاقية القرض الفرعية قد جرى الموافقة عليها وتصديقها وتنفيذها بالنيابة عن المقترض والبنك وهي ملزمة قانونا للمقترض والبنك بموجب القوانين .
- ج ــ ان الاتفاقية المنصوص عليها في ٣٠٣ من هذه الاتفاقية قد جرى الموافقة عليها وتصديقها وتنفيذها بالنيابة عن المقتر ض والبنك وهي ملزمة قانونا للمقترض والبنك بموجب القوانين .
 - ٣٠٥ يعتبر تاريخ ١٩٧٦ هو التاريخ المحدد للتقيد ما ورد في (٢١٠٤) من الشروط العامة للاقراض .
- ٠٠٤ تَنتِهي التَّرْاماتِ المقترض بموجب المادتين (٣و٤) من هذه الاتفاقية عندما تقرر المؤسسة ذلك او بعد عشرين سنة من تاريخ الاتفاقية ايهما اقرب ملـة .

منسدوب المقترض والعناويسن

١٠٦ يكون رئيس الحجلس القومي للتخطيط هو ممثل المقترض وفقا لما جاء في الفصل (٣٠١١ من شروط الاقراض



نى الحسيق للفعل ملك المملكة للفلات المائمية

بمقتضى المادتين (٣١ و ١٢٠) من الدستور وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٣/٦/٦/٢٣ نامر بوضع النظام الاتي :

نظام رقم (۷۵) لسنة ۱۹۷۲

نظام معدل لنظام تشكيلات الوزرات

والدوائر الحكومية

صادر بمقتضى المادتين (٣١ و٢٠:) من الدستور

اللاة ١ – يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام تشكيلات الوزارات والدوائر الحكومية لسنة ١٩٧٦) ويقرأ مع النظام رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي ومـا طرأ عليه من تعديلات كنظام واحــــ النظام رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي ومـا طرأ عليه من تاريخ ١٩٧٦/٦/١ .

الدة ٢ ــ يعــدل جدول الوظائف الملحق بالنظام الاصلي وما طرأ عايه من تعديلات على الوجه المبين في الجــداول

الحسين بن طلال

1977/7/7

وزيـــــر رئيس الوزراء ووزير الدفاع بالوكالة رزيـــــر وزيـــــدل وزيــــدل وزيــــدل وزيــــالباحة بالوكالة العـــــدل وزيــــالباحة والآثـار التربية والتعليم ووزير المالية بالوكالة العــــدل الكايد صبحي أمين عمرو دُوْقَان الهنداوي وزير الاوقاف والشؤون الاشغال العامة والمقدسات الاسلامية احمد الشوبكي عبد العزيز الخياط عمود الحوامله اروت التلهوني وزيــر دولـة لشــؤون رئاسة المسوزراء راكان عناد الجازي التعوين ووزير الزراعة بالوكالة طراد سعود القاضي محمد عضوب الزبن صلاح جمعه وزيسر دولسة للشؤون الحسارجية ووزير الثقافة والإعلام بالوكالة لأزير الشؤون البلسديسة والقروية حسن ابر اهيم الدربسر الصناعة والتجارة بالوكالسة عصام العجاوني اسماعيل العرموطي

٢٠٦ تعتمد العناوين التالية وفقا لما جاء في الفصل (١٠١١) من شروط الاقراض العامة .

عن المقترض

المجاس القومي للتخطيط

ص ب . (٥٥٥) عمان – المملكة الاردنية الهاشمية

العنوان البرقي تا

NPC NPC Amman

عن المؤسسة

مؤسسة التنمية الدولية

International Development Association 1818 H Street, N.W. Washington, D.C. 20433 United States of America

العنوان البرق

INDEVAS
Washington, D.C.

جرى التوقيع على هذه الاثفاقية من قبل الاشخاص المفوضون قانونا في مقاطعة كولمبيا ـــ الولايات المتحدة الامريكيــة في اليوم من شهر

> حكومة المملكة الاردنية الهاشمية مؤسسة التنمية الدولية

وصف المشروع

الهدف من المشروع هو مساعدة المقترض في تمويل مشاريعه التنموية والمساهمة في تطوير الاردن اقتصاديــا واجتماعـــا ويتكون المشروع من الاجزاء التائية : __

أ ـــ تمويل المشاريع بواسطة بنك الانماء الصناعي على ان تقدم القروض للقطاع الحاص لمشاريع تنموية .

ب ـــ تقديم القروض الصغيرة للصناعات الصغيرة والحرفيون تحت مشروع البنك لهذه الغاية .

ج ــ القيام بدراسة قطاع الحرفيين والصناعات الصغيرة في الاردن.

الفصل: ١ ـــ الديوان الملكي الهاشمي

				الفصل : ١ ـــ الديوان الملكي الهاشمي
ايضاحات	العدد بعد التعديل	العدد قبل التعديل	الدرجــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	المسادة رقمها عنوانهـــا
احداث وظيفة	1	-	ब्धेक्षा	١١_ الوظائف المصنفة ١/١٩ ـــ السكرتير الخــــاص لجلالــة الملك

العمل: ٧٤ -- وزارة العدل

	!!			الفيل: ٢٤ – وزارة العدن
ايضاحسات	العدد	العادد	الدرجــة	المادة
	بعا	قبل	او	
	التعديل	التعديل	الراتب	رقهـــا عنوانها
1				١١ - الوظائف المصنفة
احداث وظيفة				القسم القضائي
احداث وظيفة	٣	Y	۱۵۰ دینار	١- قاضي /رئيس استثناف/ مفتش
الحداث وظيفتين الحداث وظيفتين	٩	٨	۱۲۰ دیئار	۸_ قاضی
	14	١.	اولى/أ	۱۰_ قاضی
احداث وظيفة	١,,	4	اونی اب	۱۱ ــ قاضي ۱۱ ــ قاضي
احداث وظيفة	14	11	الثانية	
احداث (۳) وظائف	17	١٤	दशसा	۱۲_ قاضي
احداث (٣) وظائف	45	71	الرابعة	١٤) قاضي
احداث وظيفتين	٤٥	24	الحامسة	۱۵_ قاضي
	1			۱۷ – قاضي
احداث وظيفتين	05		1	القسم الاداري
	1	٥٢	السابعة	۲۱ــ رئيس كتاب/مــــامور اجراء/
احداث (۱۰) وظائف	40			كاتب/ ناسخ
5(1)	10	40	العاشرة	۲۱_ کاتب
			1	 ١٢ الوظائف غير المصنفـــة
1	1	1		Name and Address of the Owner, where the Party of the Owner, where the Party of the Owner, where the Party of the Owner, where the Owner, which is the Owner, which is the Owner, where the Owner, which is the Owner, which is the Owner, where the Owner, which is
احداث (۳) وظائف				بدون علاوة غلاء
احداث (٥) وظائف	*	-	۳۰ دینار	///
احداث (۳) وظائف	٥	-	۲۰ دینار	//دـ ناسخ ۱۱ - تا
الحداث (۱) وقائب	4.	- 1	۲۰ دینار	١١/ج – آذن
		- 1	• •	۱۱ <i>اد</i> ـ محضر
İ		ſ		-
1		- 1	1	
] :		
	1		.	:
				1
1.			1	:
	1		1	
1	1		1.	. .
		11		:
	1		1 :	
	ļ		1:	
	.	Į į		!
d line		1	· [·
The state of the s		* ***		



. الفصل : ٧٤ ــ وزارة العمل المشروع: ١ ــ معاهد الثقافة العمالية.

					مسروح. ١ – معامد العاد
ايضاحـــات	العدد بعد التعديل	العدد قبل التعديل	الدرجة او الراتب	عنوانها	المسادة رقهسا
	\ \\ \\ \\ \\ \\ \\ \\ \\ \\ \\ \\ \\ \		۵۵ دینـــار ۵۶ دینـــار ۳۵ دینـــار ۳۳ دینـــار ۲۷ دینـــار		۱۳ – الوظائف بعقود ۱/ أ – مدير ۱/ب – مساعد مدير ۳/أ – كاتب ۳/ب – ناسخة ۷/أ – آذن

تمثل هذه الوظائف الوظائف المؤقنة التي كانت تدرج سابقا في قانون الموازنة العامة -

الفصل : ٨٣ـــ التلفزيون

البرنامج : د ــ الدائرة التجارية

		_			رديج ، د	
١	ايضاحات	العدد	العاد	الدرجــة	المادة	Ī
		بعد التعديل	قبل التعديل	او الراتب	رقها عنوانها	
	تر فيع وظيفة من المادة (٢)	``	_ Y	السادسة السابعة	۱۱ ــ الوظائف المصنفــة ۱ / ب ــ منسق تجاري ۲ ــ منسق تجاري	
-						



صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم ١٠٢٦ تــــاريخ ١٩٧٦/٦/٢٣ المتضمن الموافقة على اتفاقية المساعدات الرأسمالية الالمانية التي نقدم بموجبها حكومة المانيا الاتحادية الى حكومة المملكة الاردنية الهاشمية قرضا بمبلغ عشرة ملايين مارك الماني لتمويل برنامج الاسكان في وادي الاردن بشكلها التالي: __

اتفاقية التعاون التمويلي

حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة جمهورية المانيا الاتحادية

تمشيا مع روح التعاون التي تسود العلاقات الودية بين كل من المملكة الاردنية الهاشمية وجمهورية المانيا الاتحادية وبالنظر للرغبة في نقوية وتدعيم هذه العلاقات الودية عن طريق التعاون في المجال التمويلي المثمر بين البلدين علما بــان صيانة هذه العلاقات عن طريق هذا المجال تعتبر الاساس لهذه الاتفاقية فان النية تتجه لمساهمة جمهورية المانيا الاتحادية جرت بين حكومتي البلدين في بون بتاريخ ١٧ /٧/ ١٩٧٤ والتي اتفق فيها الطرفان على ما يلي : ـــ

- ١ ــ تمكن حكومة جمهورية المانيا الاتحادية حكومة المملكة الاردنية الهاشمية او اي جهة مقترضة اخـــرى تنتخب بموافقة الطرفين الحصول على قروض بمبلغ (١٠) ملايين مارك الماتي من مؤسسة تنمية الاقراض الالمانية . لمشاريع الاسكان في وادي الاردن بعد ان تثبت الجدوى الاقتصادية لهذه المشاريع .
- ٢ من ضمن مبلغ القرض المبين في الفقرة الاولى يقدم مليون مارك الماني كقرض دراسات . وعند ثبوت ايجابيـــة الماني بالانفاق بين الحكومتين لتمويل مشاريع الاسكان في وادي الاردن .

- ١ تحكم هذه القروض وشروطها مواد الاتفاقية التي يتوصل اليها المقترض ومؤسسة التمويل الااـــانية والتي تخضع للقوافين والتشريعات لجمهورية المانيا الاتحادية ،
- ٢ في حالة ان حكومة المملكة الاردنية الهاشمية تكون ليست المقترض المباشر فانها تكفل لمؤسسة الاقراض الالمانية تسديد مبالغ القروض بالماركات الالمانية التي تعقد حسب نص الفقرة الاولى اعلاه .

مادة ــ ٣

تعفي حكومة المملكة الاردنية الهاشمية مؤسسة الاقراض الالمانية من جميع الضرائب والرســـوم التي تتحقق عن ابرام الاتفاقية او خلال مدة تنفيذ بنودها والمشار البها في المادة (٢) من هذه الاتفاقية :

تعطي حكومة المملكة الاردنية الهاشمية الخيار التام للمسافرين في اختيار وسائل النقل سواء البرية ام البحريــــة ام الجوية لنقل الركاب والبضائع نتيجة لاتفاقية القرض هذه دون اخذ اية اجراءات لمشاطرة النقل باعتبار أن مكان إقامة مؤلاء الاشخاص ، والموردون هي الساحة الالمانية مكان توقيع هذه الاتفاقية .

وكذلك فان حكومة المملكة الاردنية الهاشمية تعطي التصريحات اللازمة للمشاركين بهذه المشاريع .

التجهيزات والخدمات اللازمة لهذه المشاريع الممولة بموجب هذا القرض عدا عن بعض الحالات الخاصة تخضع لطريقة العطاءات الدولية .

بالنسبة للتجهيزات اللازمة نتيجة لهذه القروض فان حكومة جمهورية المانيا الاتحادية تعلق اهميــة خاصة لمبــــدأ تفضيل المنتجات الالمانية الغربية .

مادة ـ ٧

باستثناء ما ورد في المادة الرابعة التي تشير الى النقل الجوي فان هذه الانفاقية تنطبق كذلك على النقــل البري من براين الى الحد الذي لاتصدر فيه جمهورية المانيا الاتحادية اي نص مخالف لحكومة المملكة الاردنية الهاشمية في غضون للالة اشهر من دخول هذه الانفاقية حيز التنفيذ ،

تلخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ اعتبار من تاريخ التوقيع :

الموافق

حررت في اليوم

على نسختين وباللغتيين الانجليزية والمانية .

عن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية عن حكومة جمهورية المانيا الاتحادية



صدرت ارادة حضرة صاحب السمو الملكي الامير الحسن نائب جلاله الملك ولي العهد المعظم بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٩٨٧) تـــاريخ ٢٠/٦/٦/٢ المتضمن المــوافقة على الاتفاقية الثنائية للنقل الجوي بين حكومــــة المملكةالاردنية الهاشمية وحكومة اسبانيا بشكلها التالي وتفويضالسفير الاردني في مدريدبالتوقيع عليها نياية عن الحكومة .

اتفاقية نقل جوي

فيما بين

حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة اسبانيا

بما أن حكومتي اسبانيا والمملكة الاردنية الهاشمية والمسماه بالاطراف المتعاقدة اعضاء في معاهدة الطيران المـــــــني الدولية الموقعة في شيكاغو في ٧/ ١٢ / ١٩ ٤٤ ورغبة منهما في عقد اتفاقية ثنائية لغرض تنمية وتطوير الحركة التجارية للنقل الجوي ، ورغبة منهما في مراعاة التطور المستمر لحركة النقل الجوي وممارسته بمطلق الحرية على اساس تبــــادل المنافع الاقتصادية للطرفين والعمل على ملائمة و تلبية احتياجات الجمهور انفقنا على ماي لي :

تمشيا مع نصوص هذه الانفاقية تتمتع مؤسسة النقل الجوي المعينة من قبل احـــد الطرفين المتعاقدين بالحقوق التالية

- ١ الطيران بدون هبوط فوق اقليم الطرف المتعاقد الآخر .
- ٢ ـــ التوقف لاغراض غير تجارية في اراضي اقليم الطرف المتعاقد الآخر .
- ٣ ـــ التوقف في نقاط محددة في ملحق هذا الاتفاق لاخا وانزال حركة ركاب وبضائع وبريــد دولية كماهي واردة في ملحق هذه الاتفاقية .
 - لاغراض هذه الاتفاقية،
- أ ــ تعنى كلمة سلطات الطيران المدني بالنسبة لاسبانيا وزارة الطيران المدني اواية هيئة اوشدد ر مخول من قبلهـــا بممارسة صلاحياتها وتعني بالنسبة للمملكـة الاردنية الهاشمية مديريه الطيران المدني اواية هيئة اوشخص مخـول من قبلها بممارسة صلاحياتها وتمثيلها .
- ب ــ تعني مؤسسة الطيران المعينة اية مؤسسة طيران قام الطرف المتعاقد باشعار الطرف المتعاقــد الآخر كتابةبكونهــا المؤسسة العاملة على الحط او الحطوط المحددة والواردة في ملحق هذه الاتفاقية :
 - ج ـ تعني كلمة الاقليم بالنسبة للدولة الاراضي والمياه الاقليمية التابعة لها والحاضعة اسيادة تلك الدولة :
 - د ... تعني كلمة الحدمات الجوية اية خدمات جوية منتظمة تةوم بها طائرات نقل الركاب والبضائع والبريد:
- ه تعني كلمة التوقف لاغراض غير تجاريه الهبوط لاي غرض كان ماعدا اخذ اوانزال حركة ركاب وبضائح

بمنح كل من الطرفين المتعاقديـن الطرف المتعاقد الاخـر ، الحقوق المنصوص عليها تحديداً في هذه الاتفاقيـــــــــــ بغرض انشاء خطوط جوية دولية منتظمة للنقل الجوي على الطرق المحددة في الملحق هذه الطرق والحدمات تدعى على النوالي الحدمات المتفق عليها والطرق المحددة .

- ١ ــ لكل من الطرفين المتعاقدين الحق في التعيين كتابة مؤسسة نقل جويلغرضالعمل على تحقيق الحدمات المتفق عابها
- ٢ عند استلام الطرفالمتعاقد الاخر اشعار التعيين يترتبعليه القيام بمنحالتصريح الملائم وبدون ابطاء ذذه المؤسسة المهيئة استنادا الى الفقرة ٣ و ٤ من هذه المادة .
- ٣ ــ لسلطات الطيران المدني التابعة لاحد الطرفين المتعاقدين الحــق اذا اقتضى الامر ان تتحقق من كفاءة وملائمـــة مؤسسة الطيران المعينةوالتابعة للطرف المتعاقد الآخر وان تشترط فيها توافر الشروط المبينة فيالقوانين والانظمة التي تطبقها هذه السلطات على استثمار الحدمات الجوية الدواية وفقا لشروط معاهدة شيكاغو ١٩٤٤ .
- ٤ ــ لكل من الطرفين المتعاقدين الحق في ان يرفض منح التصريح الملائم لمؤسسةالطيران التابعة والمعينة من قبل الطرف المتعاقد الآخــر كما ورد في الفقرة (٢) من هــذه المادة اوان يفرض الشروط التي يراها ضرورية على الحقــوق المحلمة في المادة الاولى من هذه الاتفاقية وذلك في حالة مااذا كانهذا الطرف غير مقتنع بأن جزاءها مامن ملكية
- المؤسسة المعينة أو ادارتها الفعلية لاتعود الى الطرف المتعاقد الآخر الذي عينها اوالى رعماياه . ٥ – عندما تصبح المؤسسة المعينة مخولة بالعمل . لها ان تبدأ عملياتها على الطرق المحددة في اي وقت تشاء شريطة ان
 - تكون تعرفة الاسعار على هذه الطرق سارية المفعول وفقا لنص المادة (١١) من هذه الاتفاقية .

- ١ لكل من الطرفين المتعاقدين الحق في الغاء او توقيف العمل بالترخيص الممنوح اوان يعلق العمل بالحقوق الممنوحة والمحددة فيالمادة الاولى من هذه الاثفاقية والممنوحة الى مؤسسة الطيرانالتابعة للطرف المتعاقد الآخر اوان يفرض
- الشروط التي يراها ضرورية على ممارسة هذه الحقوق وذلك في الحالات التالية : --ا ﴿ فِي اية حالة لايقتنع فيها ذلك الطرف بان جزءا هاما من ملكية هذه المؤسسة او ادارتها الفعلية ليست في يا-
- الطرف المتعاقد الاخر او في يد رعاياه .
- ب– في حالة تقصير الموسسة المعينة في اتباع القوانبين والانظمة المعمول بها لدى الطرف المتعاقد الاخر والذي
 - جــ في حالة عدم قيام المؤسسة المعينة بعملية الاستثمار طبقا للشروط المقررة في هذا الاتفاق .
- ١ ١ ٢ لايتخد هذا الاجراء الا بعد التشاور مع الطرف المتعاقد الاخر مالم يكن الالغاء او الايقاف الفوري او فرض الشروط المشار اليها في الفقرة (١) من هذه المادة ضروريا لمنع الاستمرار في مخالفة القوانين والانظمة .

المسادة الخامسه

١ – تعفى الطائر ات التي تستخدمها مؤسسات النقل الجـــوي المعينة من قبل احد الطرفين المتعاقدين والتي تقــــوم باستثمار الخدمات المتفق عليها وكذلك المعدات العادية ومـواد الوقــود وزيوت التشحيم ومـــؤن الطائرات (بما في ذلك من مواد غلمائية ومشروبات ودخان) الموجودة على متن هذهالطائرات من كالهة الرسوم الجمركية ورسوم التفتيش وغيرها من الرسوم والضرائب عند وصولها الى اراضي الطرف المتعاقد الاخر شرط بقاء هذه المعدات والمؤن على متن هذه الطائرات حتى اعادة تصديرها .



بجب على مؤسسة النقل الجوي التابعة لاي من الطرفين المتعاقدين اثنياء استثمارها للخدمات المتفق عليها ان تأخد بعين الاعتبار مصالح المؤسسة المعينة والتابعة للطرف المتعاقــد الآخر بحيث لا تؤثر دون مبرر تأثيراً ضاراً بالخدمــــات الجوية التي يقوم الطرف الآخر باستثمارها على نفس الطريق او على اجزاء منه .

يراعي في تشغيل او استثمار الحدمات المتفق عليها في هذه الاتفساقية من قبل المؤسسات المعينة من قبل الاطراف التعاقلة ان تكون متناسبة واحتياجات الجمهور للنقل على الطرق المحددة. وان يكون واضحاً ومفهومـــاً لمدى الطرفين المعاقدين بأن الحدمات الجويــة المقدمة من قبل مؤسسات النقل والواردة في هذه الاتفاقية بأن هدفهــــا الرثيسي توفير المعة الملائمة لحركة النقل ومتطلباتها فيما بين : -

- أ ـــ البلد الذي تتبع له مؤسسة النقل والبلد المتعاقد الآخر .
- ب البلد الذي تتبع له مؤسسة النقل و بلدان اخرى ينتهي اليها النقل .
- إن حق الخذ و از ال حركة ركاب دولية على الحدمـــات الجوية الدولية من والى نقطــة او نقاط تقع في اراضي الطرف الثالث والمحددة في ملحق هذه الاتفساقية انما تكون طبقاً للمبادىء العسامة لتنظيم التطور المشترك لكلا الطرفين التعاقدين وكذلك طبقاً للمبادىء العامة التي تقضي بأن تكون السعة متناسبة مع : -
 - أ ــ متطلبات النقل الجوي بين البلد الذي يبدأ منه الخط والبلدان التي ينتهي اليها النقل .
 - ب-متطلبات استثمار مؤسسات النقل الجوي العابر .

- ١ يقصد بعبارة (تعرفة) فيما يتعلن بالفقرات الواردة أدناه السعر الواجب تأديته لنقل الركاب والشحن والشروط التي يخضع لها هاما السعر بما في ذلك اسعار وشروط الوكالات ومختلف الحدمـات المتفرعة عنها وباستثناء اجور وشروط نقل البريد .
- ٢ تحدد التعرفات التي تتقاضاها شركة الطيران التابعة لأي من الطرفين المتعاقدين لتأمين النقل من او الى اراضي المعقول وتعرفات الشركات الاخترى .
- ٣ تعتمد التعرفات المشار اليها في الفقرة (٢) اعسالاه اذ امكن بالاتفساق بين الشركات المعينة من قبل الطرفين المتعاقدين وبعد التشاور مع شركات الطيران الاخرى التي تستثمر كامل الطريق او جزء منها مع مراعاة الاصول التي يحددها اتحاد النقل الجوي الدولي .
- أ تعرض التعرفات المتفق عليها على سلطات الطيران المدني لدى كل من الطرفين المتعاقدين للموافقة عليها تسمين يوماً على الاقل قبل بدء العمل ويمكن اختصار هذه المدة في بعض الحالات الخاصة بالاتفاق بين هذه السلطات.

- ٣ يعفى ما يلي من الرسوم والضرائب السالفة الذكر وذلك باستثناء الرسوم المحصلة مقابل خدمات مقدمة .
- أ مؤن الطائرة التي تتزود بها في اراضي اي من الطرفين المتعاقدين في الحدود التي تقررها السلطات التابعة لحــــذا الطرف المتعاقد والتي تحص للاستعال على متن هذه الطائرة العاملةعلىالخدمات الجـــويةللطرف
- ب ــ قطع الغيار التي تدخل اراضي اي من الطرفين المتعاقدين لصيانة واصلاح الطائر ات التي تستخدمها مؤسسات النقل الجوي المعينة من قبل الطرف المتعاقد الاخر والعاملة على الخدمات الجوية .
- ج ـــ الوقود وزيوت النشحيم المخصصة لتموين الطائرات التي تستخدمها مؤسسات النقل الجـــوي المعينة من قبل الطرف المتعاقد الاخر على الخدمات الدولية حتى وان كـــان من المقرر استخدامها اثناء الطير ان في ذلك الجزء من الرحلة فوق اراضي الطرف المتعاقد الذي تزودت منه الطائر ات بالوقود والزيوت . يمكن وضع هذه المواد المشار اليها اعلاه في الفقرات أ، ب، ج تحت اشراف او رقابة الجمارك .
- ٣ لايجوز انزال المعدات العادية المحمولة والمواد والمؤن الموجودة على متن طائرة احد الطرفين المتعاقدين فياراضي الطرف المتعاقد الاخر الا بعد موافقة سلطات الجمارك لديه وفي هذه الحالسة تظل هذه الاشياء تحت اشراف تلك السلطات لحين اعادة تصديرها او التصرف بها وفقا للانظمة الجمركية .

ركاب الترانزيت الذبن يعبرون اقليم الطرف المتعاقد يعاملــون معاملة سهلة وكذلك بالنسبة للبضائــع المـــارة بالترانزيت تكون معفاة من الرسوم الجمركية والرسوم الاخرى المشابهة .

- ١ تسري قوانين وانظمةالطرف المتعاقد المتعلقة بدخولاوخروج الطائرة العاملة على الخدمات الجويةالدولية وكذلك فيما يتعلق بالعمليات والملاحة الجـوية لهـلـه الطائرة اثناء وجود تلك الطائرة التابعة لمؤسسة الظيران المعينة من قبل الطرف المتعاقد الاخر واثناء دخولها او مغادرتها لاراضي ذلك الطرف .
- ٢ أن قوانين وانظمة الطرف المتعاقسد والمتعلقة بدخول او خروج المسافرين والملاحين او البضائع التي على الطائرة الى ومن اراضي هذا الطرف وكذلك انظمة الدخول والهجرة وجوازات السفر والجمارك والحجر الصحي تطبق على المسافرين والملاحين والبضائع اثناء وصولها او مغادرتها او وجودها في اراضي هذا الطرف .

الطرفين المتعاقــــدين والتي ما ترال صارية المفعول معتمدة من قبــل الطرف المتعاقــــد الآخر فيما يتعلق بتشغيل الطرق والحدمات المحددة في هذه الاتفاقية ، شريطة ان تكون منطلبات اصدار او معادلة هذه الشهادات والرخص مساوية او اعلى من الحد الادنى الذي تتطلبه اتفاقية الطيران المدني الدولية .

دولة اخرى فيما يتعلق بالطيران فوق اقليمه .

المادة الثامنة

يجب ان تتاح فرص عادلــــة ومتكافئة لمؤسسات النقل الجوي المعينة من جانب كل من الطرفين المتعاقـــــدين في استُمارها للخطوط الجوية المتفق عليها في ملحق هذه الاتفاقية .



يجري تعديل هذه الاتفاقية في حالة عقد معاهدة او اتفاقية متعددة الاطراف خاصة بالنقل الجوي ويلتزم بهــــا الطرفان المتعاقد أن .

المادة السيابعة عشر

١ ــ اذا نشأ اي خلاف فيما بين الطرفين المتعاقدين حول تفسير او تطبيق هذا الاتفاق.فعليها اولا محاولة فض الحلاف بطريقة المفاوضات المباشرة .

٢– اذا لم يتوصل الطرفان المتعاقدان الى تسوية الحلاف عن طريق المفاوضات المباشرة جـــاز لهما الاتفاق علىاحالة الحلاف الى هيئة تحكيم او شخص للفصل فيه فاذا لم يتفقا على ذلك يحال النزاع بناء على طلب أي مـــن الطرفين المتعاقـــدين للفصل فيــــه الى هيئة مؤلفـــة مـــن ثلاثة محكمين يعـــين كل طرف متعـــاقد عضوا واحـــدا ويتفســق العضوان المعينان على اختيار العضو الثالث وعلى كل من الطرفين المتعاقدين ان يعين محكما خلال ستين يوما من تاريخ تسلم احد الطرفين من الطرف المتعاقد الاخر مذكرة بالمطرق الدبلومــاسية يطلب فيهــــا احالة النزاع الى مثل هذه الهيئة وعلى العضوين المعينين اختيار العضو الثالث خلال ستين يومــــا اخرى ، فاذا تعسر على أي من الطرفين المتعاقدين تعيينالعضو الحاص به خلال الفترة المحددة أو أذا لم يتم تعيين العضو الثالث خلال الفترة المحددة ايضًا يجوز لاي من الطرفين المتعاقدين ان يطلب من رئيس المنظمة الدوليـــة للطيران المدني القيام بتعيين محكم او محكمين وفق ما تقتضيه الحالة وبجب ان يكون في مثل هذه الحالة المحكم الثالث من رعابا دولة ثالثة وان يرأس هيئة التحكيم .

٣– يتعهد الطرفان المتعاقدان بتنفيذ القرار الصادر وفقا للفقرة (٢) من هذه المادة .

لكل من الطرفين المتعاقدين في اي وقت ان يخطر الطرف المتعاقد الاخر عن رغبته في انهاء هذا الاتفاق على ان يلغ هذا الاخطار في نفس الوقت الى المنظمة الدولية للطيران المدني . وفي هذه الحالة ينتهي العمل بهذا الاتفساق بعد الاخطار بالاتفاق بين الطرفين المتعاقدين قبل انقضاء هذه المهلة . وفي حالة عدم وجود اقرار من الطرف المتعاقدالاخر بسلم الاشعار يعتبر انه تسلم الاشعار بعد انقضاء اربعة عشر يوما على تسلم منظمة الطيران المدني الدولية له.

المادة التاسعة عشر

يدخل هذا الاتفاق حيز النفاذ من يوم التوقيع عليه ويصبح نافذا من تاريخ تبـــادل المذكرات من قبل الطرفين المتعاقدين واشعار كل منهما الاخر بان الاتفاق قد صدق عليه . اثباتا للملك وقع المندوبان المفوضان للطرفين المتعاقدين بما لهما من سلطة منوطة بهما من قبل حكومتيهما .

حرر على نسختين باللغتين الانكليزية والاسبانية في مدريد بتاريخ ٩٧٣/٢/١٧

عن الحكومسة الاسبسانيسة

عن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية

- مكن الموافقة على هذه التعرفات بشكل صريح وذلك فيا اذا لم تعلن اي من سلطات الطيران المختصة عدمموافقتها خلال ثلاثين يوماً من تاريخ عرض التعرفات او وفقـاً للفقرة (٤) من هـاه المادة حيث تعتبر تلك التعرفات بأنها موافق عليها وفي حالة اختصار المدة للتقدم بالتعرفات وفقاً للفقرة (٤) يمكن لسلطات الطيران الاتفــــاق على ان تكون الفترة التي يجوز خلالها عدم الموافقة على التعرفات اقل من ثلاثين يوماً .
- ٣ اذا تعامر الاتفـــاق على تعرفة وفقاً للفقرة (٣) من هذه المادة او اذا أشعرت احــــدى سلطات الطيران سلطات الطيران الاخرى خلال المدة المطبقة بموجب الفقرة (٥) اعلاه بعدم موافقتها على تعرفــة متفق عليها وفقاً لاحكام الفقرة (٣) من هذه المادة تشعر سلطات الطيران لدى الطرفين المتعاقدين الى تحديد التعرفة بالاثفاق فيما بينها :
- ٧ -- اذا لم تتفق سلطـات الطيران على اية تعرفة عرضت عليها بموجب الفقرة (٤) من هذه المادة او على تحديد تعرفة وفقاً للفقرة (٦) من هذه المادة يحل الحلاف وفقاً لاحكام المادة (١٧) من هذا الاتفاق .
- ٨ تبقى كل تعرفة توضع بموجب احكام هذه المادة سارية المفعول الى حين وضع تعرفــة جديدة الا انه لا يحدد العمل بأيــة تعرفــة بموجب هذه الفقرة اكثر من اثني عشر شهراً من التـــاريخ الذي كان المفروض ان ينتهي

المادة الشانية عشر

- ١ الايرادات المتأتية من خدمات النقل الجوي والتي تحصلها المؤسسة المعينة في اراضي الطرف المتعاقد الآخر تكون معفاة من كافة الضرائب والرسوم وغير خاضعة لضريبة الدخل .
- ٢ يمنح كل طرف متعاقد للمؤسسة المعينة من قبل الطرف المتعاقـــد الآخر الحق في تحويل الفائض من الايرادات التي تحققها من تشغيلها للخدمات الجوية المتفق عايها في اراضي الطرف المتعاقبـد الآخر وبالسعر الرسمي وتكون هذه التحويلات معفاة من اية رسوم او قيود .

المسادة الثالثة عشر

تجري سلطات الطيران المدني في كلا الطرفين المتعاقـــدين من وقت لآخر المشاورات فيما بينهــا للتأكد من ضمان سلامة تنفيذ هذه الاتفاقية وملحقها وحسن سير العمل بموجبها .

المادة الرابعة عشر

تسجل هذه الاثفاقية واية تعديلات تطرأ عليها لدى منظمة الطيران المدني الدولية .

- ١ اذا شعر اي من الطرفين المتعاقدين بالرغبة في تعديل هذه الاتفـــاقية فله ان يطلب اجراء مشاورات مع الطرف المتعاقد الآخر وتكون المشاورات فيما بين سلطات الطيران او ان يطلب اجراء مباحثات او من خلال المراسلات ويبــدأ ذلك خلال ٦٠ يوماً من تاريخ تقديم الطلب وان اية تعديلات تدخل حيز النفاذ بعد الموافقة عليها بالطرق
 - ٢ التعديلات التي تطرأ على الحطوط تتم بالاتفاق المباشر فيها بين سلطات الطيران المختصة .

